الحياة
تجريبي

مها المنيف لـ «الحياة»: تعلّمت مواجهة الأزمات عبر تعاملي مع القطاع الصحي

الخميس، ١٧ أبريل/ نيسان ٢٠١٤ (٠١:٠ - بتوقيت غرينتش)
النسخة: الورقية – دولي

الرياض – عبدالله الشهري

آخر تحديث: الخميس، ١٧ أبريل/ نيسان ٢٠١٤ (٠٧:٩ - بتوقيت غرينتش)

مها المنيف طبيبة سعودية عرفها العالم بعد أن تسلمت جائزة «أشجع امرأة» من الرئيس الأميركي باراك أوباما في زيارته الأخيرة للرياض، تقديراً لجهودها في مكافحة العنف الأسري.

السيدة السعودية التي تحمل همّ الأمان الأسري في بلادها منذ عقد من الزمن، ولدت في العام 1960، الذي سيظل حاضراً في تاريخ المرأة السعودية، إذ صدر عامذاك أمر ملكي بفتح باب التعليم الرسمي للفتيات في المملكة.

وفي هذا الحوار، أدلت الطبيبة النشيطة برأيها في أكثر من قضية تخص المرأة والطفل في بلادها، إذ رفضت جملة «الخصوصية السعودية» وقالت إنها استخدمت للحدّ من حراك المرأة وتمكينها. واستغربت التركيز على مسألة قيادة المرأة السيارة، معتبرة أنه أخذ حيزاً كبيراً على حساب ملفات أكثر أهمية.

كما فتحت «الحياة» مع المنيف ملفات حول التعليم والابتعاث والعمل وحقوق المرأة ورأيها في الجيل الجديد من الفتيات في بلادها:

● ربما يكون السؤال الأكثر تداولاً هذه الأيام، من هي مها المنيف؟

– أنا ابنة هذه البلاد الطاهرة، من عائلة في القصيم، وأكملت تعليمي الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي في المملكة.

● ولدتِ في حقبة كان فيها اختلاف حول التعليم الفتيات في السعودية، هل كان دخولك إلى المدرسة سهلاً؟

– أنا ولدت ونشأت في أسرة متحضّرة محبة للعلم، عائلتي شجعتني على دخول المدرسة والالتحاق بالتعليم من دون مشقة. وقصة دخولي المدرسة كانت مختلفة، لأن خالتي أخذتني إليها حين كان عمري 5 سنين وطلبت من المديرة أن تسمح لي بالجلوس كمستمعة فقط حتى أتم السن النظامية للدخول إلى المدرسة. لكن بعد أقل من شهرين طلبت المديرة تسجيلي، لتميّزي آنذاك على رغم صغر سني.

● بعد نحو 50 سنة من الخلاف حول تعليم الفتيات، أصبحت طالبات ذلك الجيل في مراكز عليا ويحصلن على جوائز عالمية، ماذ حدث للزمن؟

– الزمن تطور، أعتقد أن 50 سنة كانت فترة طويلة وكفيلة بالتغيير. كنا نطالب بمبدأ التعليم فقط، كنا نريد من المرأة أن تقرأ وتكتب، الآن اختلفت التحديات والحاجات والفرص وارتفع سقف الطلبات، كما ارتفع سقف توقعات انجازات المرأة

السعودية وأصبح يُطلب منها أكثر. قانون الحياة هو التغيير والحراك باستمرار.

فصل تعليم البنات

● القارئ لحال تعليم الفتيات في السعودية يلاحظ حقبة فصل إدارة تعليم الفتيات عن الشبان، إذ كانت هناك رئاسة لتعليم الفتيات استمرت أكثر من 40 سنة، كيف يُفسر ذلك؟

– السؤال الحقيقي هل كنا نحتاج إلى هذه المرحلة أم لا؟ أعتقد أننا كنا نحتاج إليها، لأن تعليم البنات كان شيئاً جديداً، وكان قطاع من المجتمع رافضا، لذلك كان رأيا حكيما من ولي الأمر أن تكون مؤسسة تعليم البنات مختلفة ومنفصلة عن تعليم الذكور، حتى يتقبّل المجتمع تعليمهن. نعم، استغرقنا وقتا طويلا في الانفصال، ولكن بعد أن نضجت الظروف قرر الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود توحيد العملية التعليمية، ليكون تعليم المرأة جزءا من المنظومة الاجتماعية والتنموية.

● كيف تنظرين إلى الجيل الجديد من فتيات بلادك؟

– يتمتع بقدرات وطموحات وتوقعات أعلى، بسبب تعليمه وانفتاحه وإدراكه قدراته الكامنة على المساهمة في التنمية والتطوير جنبا إلى جنب مع الشبان. كانت تطلب منهن الحاجات الأساسية، فوضعت لهن قاعدة أساسية من الحقوق، لكنهن بنين عليها حقوقا أكبر، وأصبح الجيل الجديد من السعوديات يسعى لإثبات الذات والقدرة على المساهمة في صنع القرار ليكون عضوا فاعلا في المجتمع.

● ماذا عن التعليم الجامعي في السعودية؟

– مع أن التعليم الجامعي خطا خطوات جبارة من حيث التوسّع والشمول، إلا أنه للأسف ليس بالمستوى المطلوب من حيث النوعية إذ لا يزال يعتمد على التلقين، بعيدا من البحث العلمي والاستقصاء. بعد تخرّجي من كلية الطب في المملكة أمضيت 10 سنين في الولايات المتحدة في مرحلة التدريب والتخصص الدقيق، ولاحظت الاختلاف الحقيقي فيها، إذ لم يعلموني ما كنت أستطيع أن أجده في الكتب والمكتبات، بل تعلمت كيف أواجه الأزمات من خلال تعاملي مع مجتمع المرضى والعاملين في القطاع الصحي، وربما هذا ما دفعني إلى الاهتمام بالعنف الأسري بعد عودتي إلى الوطن والعمل في مؤسساته الصحية، فالدراسة هناك صقلت شخصيتي وزادت ثقتي في نفسي.

الابتعاث

● مررتِ بتجربة الدراسة في الخارج، فكيف ترين مشروع الابتعاث؟

– الابتعاث خطوة جبارة، وتعرّف الشباب والفتيات إلى ثقافات أخرى وطرق تعليم مختلفة كان شيئاً مهماً، إذ إن ديننا هو دين التعايش مع الثقافات والأديان الأخرى.

● ماذا عن هجوم البعض على ابتعاث الفتيات؟

– أعتقد أن المجتمع حسم أمره في هذا الجانب، بدليل إقبال آلاف الفتيات على التقدّم للابتعاث بدعم من أسرهن، خصوصاً من أبائهن، وهذا تطور اجتماعي هام، ولعل تفوّق كثيرات منهن أصبح مصدر فخر واعتزاز لأسرهن. لقد أدركت الدولة هذا التغيير في نظرة المجتمع، بدليل مساواة مسؤولي الابتعاث في الشروط بين المتقدمين من الجنسين، وتذليل العقبات في سبيل تيسير ابتعاث الفتيات.

● يعزو بعضهم رفضه ابتعاث الفتيات إلى الاختلاف الجذري بين السعودية وبلدان الغرب؟

– الاختلاف الثقافي والاجتماعي لا يبرر عدم الاستفادة من المنجزات الحضارية والعلمية لدى الغير، لأن الثقافة العربية والإسلامية للمبتعَث أو المبتعَثة باقية معهم في بلدهم وفي الخارج، ولا خوف عليهم، بل إن الابتعاث يزيدهم تمسّكا بقيمهم، وتجربة المملكة خلال أكثر من 50 عاما دليل على ذلك.

● ماذا بعد عودة المبتعَثة إلى السعودية؟

– قد يحتاج العائدون من شبان أو شابات إلى مرحلة تكيّف ناتجة عن اختلاف مرحلة التعليم عن متطلبات العمل من جهة، وعن التوقعات من جهة أخرى، لكن الحرص على المساهمة في عملية التطوير ستذلل معظم العقبات التي قد يواجهها المبتعَثون.

● من يطالع النشرة الأخيرة لنتائج مسح القوى العاملة في السعودية، يلاحظ أن نسبة التعلّم بين الإناث من داخل القوة العاملة بلغت 99.4 في المئة، وأن الجامعيات يمثلن أعلى نسبة من بين اللواتي لا يعملن (71.2 في المئة)، ألا تجدين هذه الأرقام مقلقة؟

– نعم، نسبة اللواتي لا يعملن في السعودية كبيرة، ومن المقلق أن معظمهن من متخرجات التعليم العالي. وقد تطورت مجالات عمل المرأة خلال السنوات الماضية، ودخلت في مجالات لم تكن متاحة، وهذا تطور إيجابي نأمل باستمراره، لكن لو نظرنا إلى نسبة العاملات السعوديات قبل 10 سنوات، فهي لم تكن تتعدى الـ10 في المئة، وفي قطاعات محدودة، كالتعليم والطب. في المقابل، ارتفعت النسبة الآن إلى 38 في المئة، وباتت تشمل قطاعات جديدة، كالصناعة والخدمات المالية وغيرها. لكن الفجوة بين متخرجات التعليم وسوق العمل بالنسبة إلى الجنسين، هي من التحديات التي يجب الانتباه لها. المرأة في السابق كانت تدرّس التاريخ والجغرافيا والعلوم الشرعية والأدبية، الآن السوق تشبّعت من هذه الاختصاصات، وأصبحنا نحتاج إلى أخرى أكثر تقنية، علمية، ومهارات عملية، وبالتالي نحن في مرحلة انتقالية في سوق العمل.

● ماذا عن فرص العمل التي تنتظر السعوديات؟

– يمكن أن يعملن في كل مكان، شرط أن يكون هناك تأهيل وتدريب قبل دخولهن سوق العمل. ومع عودة المبتعَثات والتأهيل والتدر وفتح مجالات عدة لعمل المرأة في المؤسسات، لن تقتصر الفرص على القطاعين الصحي والتعليمي كما كان سائدا في جيلي.

● كنتِ تتحدثين دائماً عن مشاريع الريادة الاجتماعية وتعتبرينها الأهم؟

– الوظيفة الحكومية كانت هدفاً لكل متخرّج من الجامعة. الآن الوظيفة الحكومية الآمنة لم تعد موجودة، وبالتالي على المرأة السعودية أن تعمل على مشاريع الريادة الاجتماعية. يجب أن يكون لديها الدافع وأن تكون قادرة على تحمّل الخسارة، لأن هذه المشاريع هي مستقبل الشباب عموماً، والشابات السعوديات خصوصا.

● بعضهم يعتبر أنه مع ارتفاع نسبة العاطلين من العمل في السعودية، الرجال أولى بالتوظيف؟

● بعضهم يعتبر أن منح رخص سياقة للنساء من الممكن أن يتسبب بالفوضى. الرجل أولى بالسوق.

– مدخول الأسرة في السعودية أصبح قائماً على راتبي الزوج والزوجة. وإذا تساوت فرص العمل فالأولى أن يوظَّف الأكثر تأهيلاً والأكثر كفاءة، رجلاً كان أو امرأة. وقد يكون بعض مجالات العمل أكثر مناسبة للمرأة، والعكس صحيح.

«الخصوصية السعودية»

● عند الحديث عن المجتمع السعودي تحضر إلى الأذهان عبارة «الخصوصية السعودية»، ما رأيك فيها؟

– لكل مجتمع خصوصية، لكنها لا يجب أن تكون ذريعة للحدّ من التقدّم والتطور، أو تحدّ من حقوق المرأة التي كفلها الشرع وإمكاناتها. للأسف، استخدمت هذه العبارة للحد من حراك المرأة وتمكينها، وهذا خطأ، لأن السعوديات لا يختلفن عن نساء العالم في المطالب ولا في الحقوق.

العنف الأسري

● ماذا عن ملف العنف الأسري؟

– العنف الأسري ظاهرة عالمية وسلوك بشري موجود على امتداد التاريخ، وجوده ليس معيباً أو مخجلاً لمجتمع، لكن المخجل هو الاستمرار في تجاهله وخلق الأعذار له وعدم التعامل معه. إنه موجود الآن في المجتمعات كلها، والمجتمع السعودي لا يختلف عنها، وكشفت دراسة لمنظمة الصحة العالمية شملت أكثر من 48 بلداً، أن العنف الأسري يتراوح بين 10 و70 في المئة، ما يدل على أنه يزداد أو يقل في أي مجتمع بناء على فعالية مكافحته ومدى انتشار أسبابه.

● ماذا عن ملف العنف الأسري في السعودية؟

– كان العنف الأسري في السعودية يُعَدّ شأناً عائلياً، وبالتالي كان محصوراً خلف جدران المنازل ولم يُطرح كشأن عام أو صحة عامة. عملنا خلال 10 سنوات على إيصال فكرة أن العنف الأسري لا يؤثر على صحة المرأة والأسرة فقط، بل على صحة المجتمع ككل.

● وكيف تؤثر ثقافة العيب اليوم على العنف الأسري في السعودية؟

– لا تزال ثقافة العيب تسيطر على المجتمع، ربما لأننا مجتمع قبلي، ودائماً في مثل هذا النوع من المجتمعات ما يصيب الفرد عيباً للأسرة وللقبيلة. ولا يزال يُنظر إلى العنف الأسري كشأن داخل الأسرة تجب تغطيته أو التغاضي عنه، وهذا من التحديات التي لا نزال نعمل على تجاوزها. وبالمناسبة، فإن معظم المجتمعات العربية يعاني ثقافة العيب لا السعودية وحدها.

● ماذا عن وعي المجتمع السعودي أخطار العنف الأسري؟

– زاد وعي مجتمعنا من أخطار العنف الأسري، والدليل على ذلك زيادة التبليغ عن حالاته. وأعتقد أن وسائل الإعلام المحلية ساهم بدورها، كما كان لتفاعل أجهزة الدولة الاجتماعية والأمنية في التصدّي لحالات كثيرة دور كبير في ذلك، لكن الثقافة الحقوقية لدى أفراد الأسرة لا تزال ضعيفة.

● ماذا عن أسباب العنف في السعودية؟

– هناك أسباب عامة للعنف الأسري، منها ضعف القوانين الرادعة في السابق، والثقافة التي تَعتبر الضرب تأديباً أو وسيلة تربوية، إلى أسباب أخرى بعضها يعود إلى السلوك الفردي، مثل صغر سن الزوجين، أو الفارق الكبير بين سن الزوج والزوجة، والمستوى التعليمي. كما أن للعلاقات العائلية دوراً كبيراً، فقد كانت الأسرة السعودية أكثر التحاماً في حين تقلص الدعم الأسري حالياً، فضلاً عن حالات مجتمعية، مثل زيادة البطالة والفقر والمخدرات، ما يولّد العنف، إلى العوز الاقتصادي ومتطلبات أخرى.

● كيف ترين تعاون الأجهزة الحكومية؟

– هناك تحسّن واضح في نوع الخدمات المقدمة لضحايا العنف الأسري، سواء الصحية أو الاجتماعية والأمنية، أو حتى القانونية. لقد كان صدور نظام الحماية من الإيذاء الذي ساهمنا في صوغه في برنامج الأمان الأسري مع الجهات الحكومية والجمعيات الخيرية، علامة بارزة، لكننا لا نزال نطمح بمزيد. نريد أن تكون هناك دور إيواء متخصصة في العنف الأسري واختصاصيون اجتماعيون خبراء في هذا النوع من العنف.

● هل هناك حاجة اليوم في السعودية إلى وزارة للمرأة أو الأسرة؟

– قد يكون الأنسب وجود مجلس أعلى لشؤون الأسرة، يراقب أداء الجهات الحكومية والأهلية التي تخدم الأسرة ويتابع تنفيذها قرارات مجلس الوزراء التي تختص بالأسرة.

حقوق المرأة

● كيف تقوّمين حقوق المرأة السعودية؟

– الحقيقة أن هناك نوعين من الحقوق، الأول يتضمّن ما سنّه الشرع وكفلته الأنظمة، وللأسف الثقافة الحقوقية لدى المرأة السعودية متدنية مقارنة بدول الجوار، ما يؤثر على ممارستها هذه الحقوق.

والنوع الآخر من الحقوق هي المدنية، ولا يزال هناك كثير منها لم تحصل عليها المرأة السعودية، ليس لأنها غير مقرّة لكن ظروفاً اجتماعية تتعلق بالعادات والتقاليد تعرقل ممارستها، وبالتالي فإن عملية الحصول على هذه الحقوق تكون بطيئة نوعاً.

● ... ووجود المرأة السعودية في مناصب قيادية؟

– أعطيت المرأة السعودية مناصب قيادية. لكن للأسف هناك من يشكك في قدراتها ومهنيتها وكيفية التعامل معها في منصب قيادي. وبالتالي لا تُعطى صلاحيات كبيرة كما تعطى للرجل في المنصب ذاته.

● من المسؤول؟

– ربما لأننا في مرحلة انتقالية، كانت المرأة مهمشة لا مكان لها في الشأن العام، ويقود خادم الحرمين مرحلة تشارك فيها المرأة [illegible]

المرأة الرجل في مسيرة التنمية.

قيادة السيارة

● لا تكاد تفوز سعودية بجائزة عالمية حتى تبادر الصحافة العالمية بسؤالها عن قيادة المرأة للسيارة في بلادها؟

– حصلت المرأة السعودية على حقوق كثيرة في مجالي التعليم والعمل، ما أهّلها لتكون في موقع صنع القرار. لكن هناك مواضيع معلقة كمسألة قيادة السيارة التي أعتقد أنها ملف شائك، أخذ حيزاً كبيراً من تفكيرنا وأحياناً على حساب ملفات أكثر أهمية، وأثّر على انطباعات الخارج عن المملكة ودور المرأة فيها، على رغم الإنجازات المذهلة في مجالات أخرى، لعل آخرها دخول المرأة وبقوة مجلس الشورى.

● مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت ذات قيمة في المنطقة العربية، كيف ترينها في بلادك؟

– انتشرت مواقع التواصل الاجتماعي في شكل كبير في السعودية، وأعرف أن لها جوانب إيجابية، لكني لاحظت التوجه السلبي في بعضها ربما بسبب مناقشة المواضيع بسطحية كبيرة إضافة إلى نقص حاد في المعلومة العلمية الصحيحة. كما أن المغرّدين للأسف غير ملزمين بإثبات تغريداتهم. وكثيرون منهم يدخلون هذا الفضاء بأسماء مستعارة. آمل منهم محاولة اقتراح حلول بدلاً من هذه السلبية.

● كيف ترين مؤسسات المجتمع المدني؟

– يجب أن يتطور عمل المجتمع المدني كي يستطيع المشاركة في دفع عجلة التنمية. ومع زيادة الثقافة الحقوقية لديه يجب أن تكون مؤسساته المحور الثالث، إضافة إلى المؤسسات التنفيذية والتشريعية، وأن تمارس دورها كقوة رقابة على عمل المؤسسات الحكومية كما هي الحال في مجتمعات كثيرة. إن تمكين المرأة في ظل توجيه خادم الحرمين الشريفين ودعمه، حقق منجزات، لكن نطمح دائماً إلى مزيد.

● قلتِ أنك تحدثتِ كثيراً في وسائل الإعلام عن جائزة «أشجع امرأة»، نريد أن نختم بها؟

– في هذا الشأن، أؤكد أن الجائزة ليست للتميّز الشخصي فحسب، لكنها للمرأة السعودية، لأن مناهضة العنف الأسري كان ولا يزال عملاً جماعياً لنساء كثيرات في هذا الوطن، كما أنها جائزة لتميّز العمل المحلي البسيط، ليصل إلى العالمية.